

دعوى

القرار رقم: (VR-2020-111)

في الدعوى رقم (V-2018-265)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى - غياب المدعية - شطب - مدة نظامية - عدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى بعد الشطب خلال المدة النظامية وعدم صلاحية الدعوى للحكم فيها، يوجب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأثير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة - دلت النصوص النظامية على أن غياب المدعية في أي جلسة تبلغت بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر تقبله الدائرة، ولم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها، يتربّع عليه شطب الدعوى - عدم تقديم المدعية خلال المدة النظامية بطلب السير في الدعوى بعد شطبها أو عدم حضورها أي جلسة بعد إعادة السير فيها، يجعل الدعوى كأن لم تكن - ثبت لدائرة الفصل غياب المدعية دون عذر مقبول وعدم صلاحية الدعوى للفصل فيها وعدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة النظامية. مؤدي ذلك: شطب الدعوى باعتبارها كأن لم تكن.

المستند:

- القاعدة الفقهية: «المدعي إذا ترك ترثك، والتارك يترك».
- المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات ومنازعات الضريبة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:



الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٤١هـ الموافق (٩/٧/٢٠١٤)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ للنظر في الدعوى المعرفة من شركة جوهرة الابتسامة الطبية ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم ٢٦٥-٧-٢٦٥ وتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٢٥، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعى شركة (...) سجل تجاري رقم (...), تقدمت بلائحة دعوى، تضمنت اعترافها على غرامة التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة؛ حيث جاء فيها: «أنهم يطلبون إلغاء غرامة التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠) عشرة آلاف ريال».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابته بمذكرة رد جاء فيها: «حيث إن المادة التاسعة والأربعين من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»، وحيث إن تاريخ الإشعار بفرض الغرامة هو ٢٠٢٠/٠٣/١٨، وتاريخ تظلم المدعى هو ٢٠٢٠/٢/٢٨، ويكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثة يوماً، وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يُضحي القرار الطعن متحققاً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من الدائرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

في يوم الأربعاء ٤٠٢٠٢٠٠٣٤، افتتحت الدائرة جلستها الأولى للنظر في الدعوى المعرفة من شركة (...), بموجب السجل التجاري رقم (...), وبالمناداة على أطراف الدعوى لم يحضر من يمثل الشركة المدعية مع ثبوت تبليغها بموعيد هذه الجلسة، وحضرت (... هوية وطنية رقم (...), بصفتها ممثلةً عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، المدعى عليها، بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وبعد المناقشة قررت الدائرة شطب الدعوى.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) بتاريخ ١٠/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث ثبت للدائرة عدم حضور المدعية أو من يمثلها الجلسة المنعقدة يوم الأربعاء ٤ / ٠٣ / ٢٠٢٠م، مع ثبوت تبليغها بموعد هذه الجلسة، وحيث نصت المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على: «١-إذا لم يحضر المدعى في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها، ولم يتقدم بعذر قبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها.

٢- إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب، ولم يطلب المدعى السير فيها بعد شطبها، أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن. ويجوز للمدعى دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى إقامة دعوى تُقيد بقييد جديد»، وحيث إن تقييد صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوك لسلطة الدائرة التقديرية والمبينة على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، ولما كانت الجلسة المنعقدة يوم الأربعاء بتاريخ ٤ / ٠٣ / ٢٠٢٠م، والتي تغيب فيها المدعية عن الجلسة مع ثبوت تبليغها ولم تقدم عذراً قبله الدائرة، وحيث إن القاعدة الشرعية تنص على أن: «المدعى إذا ترك تُرك، والتارك يُترك»، فقد خلصت الدائرة إلى أن الدعوى غير مهيئة للحكم فيها وقررت شطبها.

وحيث انقضت مدة ثلاثة أيام من تاريخ شطب الدعوى ولم تتقدم المدعية بطلب السير فيها، فتُعتبر الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.
وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.